شمس الدين الكيشي وتثبيت نظرية الدلالة النحوية

فتيحة النكادي
كلية الآداب، سايس – فاس
المغرب

مقدمة:

يعتبر شمس الدين الكيشي من النحاة الذين حافظوا على أركان نظرية الدلالة النحوية بمقوماتها النحوية والدلالية المتمثلة في الإسناد، والعامل، حيث ينتج الإسناد المعاني الإعرابية الكلية المتمثلة في العمدة والفضلة، والمعاني الإعرابية الجزئية المتمثلة في الفاعلية والمفعولية والإضافة، أما العامل فإنه يولد المعمولات بعدما تتهيأ بحلول المعاني السالفة الذكر فيها، والتي تقتضي الرفع والنصب والجر.

إن هذا الحفاظ مرده إلى استواء النظرية النحوية الدلالية، وتأسيس ثوابتها من طرف ابن يعيش شارح المفصل، فهل تمكن شمس الكيشي من إيجاد آليات الربط، والمرور من الدلالة النحوية الكلية المتمثلة في العمدة والفضلة إلى الدلالة الجزئية المتمثلة في الفاعلية، والمفعولية، والإضافة؟ وهل استفاد من الأطر المفهومية الكفيلة بذلك، وأعاد توزيع مفاهيمها وترتيبها بما يؤثث منطق الدلالة النحوية من الداخل والخارج معا ويؤمن لها سبل الانتقال من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل؟

الكلمات المفاتيح:

الدلالة النحوية، العمدة، الفضلة، الإعراب، الفاعلية، المفعولية، الإسناد، العامل، الاقتضاء. الدلالة الوضعية، الدلالة اللفظية،

الملخص:

تتمحور هاته المقالة العلمية حول إشكالية الدلالة النحوية في النظام النحوي العربي، من خلال نموذج شمس الدين الكيشي في كتابه "الإرشاد إلى علم الإعراب"، إذ ينطلق من نظرية الدلالة النحوية لتحديد أقسام الكلم تحديدا نحويا دلاليا، ثم جعل الإسناد المولد للمعاني الإعرابية التي تخضع لتراتبية محددة ومدعمة استدلاليا؛ حيث إن الرفع أصل الكلام نظرا لقوته واستقلاله بنفسه، بخلاف النصب والجر. مؤكدا شمس الدين الكيشي أن الاسم يشكل محور الدلالة النحوية؛ لأنه محور الأحوال الإعرابية التي تختلف باختلاف العامل، فالإعراب حسب منطق الدلالة النحوية وضع للدلالة على أحوال الذات ومن تم فالإعراب أحوال تطرأ الذات، الشيء الذي جعل الكيشي يدرس المراتب الإعرابية بحسب مراتب الوجود.

إخضاع نظرية الكلمة لنظرية الحد.

يستهل الكيشي كتابه بالحديث عن نظرية الحد، ومقوماتها، مشترطا في الحد أن يكون جامعا مانعا، حيث يقول[1]: «والذي يقال في المشهور: إن الحد يجب أن يكون جامعا مانعا، فالمراد بالجامع المنعكس، وبالمانع المطرد». يتضح أن العكس والطرد من الشروط المحددة للحد، فكيف كان تطبيق مقومات الحد على أنواع الكلمة؟

الكلمة سابقة على الكلام سبق التصور على التصديق:

تعريف الكلمة:

إن الكيشي ينطلق من المسلمة المنطقية القاضية بسبق التصور للتصديق، للبدء بتعريف الكلمة باعتبارها مفردا، على تعريف الكلام باعتبارها مركبا. حيث يقول[2]: «لما كانت نسبة الكلمة إلى الكلام نسبة المفرد إلى المركب، وتعريف المفرد واجب التقديم على تعريف المركب، لاستحالة تصور الكل بدون الجزء، فلنقدم تعريف الكلمة فنقول: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع، فاللفظة جنس ذكر لتقييد الذات، والدالة فصل عن المهملات، وبالوضع عن الدلالة العقلية، كدلالة الصوت على المصوت، وعن الدلالة الطبيعية

كلفظة أحْ على الألم، وأخ أخ على تأذي آلات التنفس،...». يعتمد الكيشي على منطق الدلالة اللفظية والطبيعية والعقلية؛ للتمييز بين أنواع الدلالات مصنفا الكلمة ضمن الدلالة الوضعية اللفظية وليس الدلالة الطبيعية أو العقلية.

التحديد الدلالي للاسم:

يتميز الاسم بأنه قوي الدلالة، لذلك يحظى بالاستقلال الدلالي، ويعرف تعريفا وجوديا دلاليا؛ إذ يقول الكيشي[3]: «...فالاسم في الإسناد والحديث أعم من الفعل، أي أكثر منه؛ فإنه مسند ومسند إليه،...». يتحدد الاسم عند الكيشي بناء على منطق الإسناد، إذ يقبل أن يكون مسندا ومسندا إليه، فكيف حدد الفعل؟

التحديد الدلالي للفعل:

يتميز الفعل بالاستقلال الدلالي الذي يؤهله ليكون مسندا دون أن يكون مسندا إليه، فهو أخص من الاسم الذي يقبل وجهي الإسناد، إذ يقول الكيشي[4]: «قد يحد الفعل بأنه الكلمة التي تسند إلى شيء ولا يسند إليها شيء، والمسند إليه قد يكون ظاهرا كقام زيد، ومضمرا كقم، فالاسم في باب الإسناد و الحديث أعم من الفعل، أي أكثر منه؛ فإنه مسند ومسند إليه، والفعل أخص أي أقل منه، فإنه مسند ولا يسند إليه لعدم الإفادة. فيقال: زيد منطلق، وجاء زيد، ولا يسوغ: جاء ذهب». يأخذ الفعل تحديده الدلالي عند الكيشي بناء على التفاوت بينه وبين الاسم على مستوى الدلالة الإسنادية، إذ لا يقبل الفعل من تلك الدلالة إلا أن يكون مسندا إلى الاسم، بالإضافة ثنائية العموم والخصوص كمنطلق لتمييز الاسم عن الفعل، فما الموقع الذي يتبوؤه الحرف ضمن تلك الدلالة؟

التحديد الدلالي للحرف:

يتميز الحرف بكونه وحدة نحوية ضعيفة الدلالة ولا تستقل بوجودها الدلالي، حتى تستحق أن تعرف تعريفا وجوديا دلاليا، يقول الكيشي[5]: «فإن قلت: لم خصَّ تعريف الحرف بعدم علامتيهما دون أحديهما؟ قلت: لأنه ضعيف الدلالة فإنه لا يدل إلا مع غيره، مستقلا الدلالة فعرفا بالتعريف الوجودي لقوتهما، وخص بالتعريف العدمي لضعفه»

يتحكم مفهوم الحال في النظرية النحوية الدلالية عند الكيشي تحكما ظاهرا؛ إذ يدل الاسم على الذات؛ لذلك تتحول حال ذاته من حال إلى حال ويستقبل بذلك معاني دلالية نحوية تقتضي الإعراب؛ بينما يدل الفعل على أحواله بتغير صيغه الدالة على الزمان وعلى الفاعل؛ أي على الذات؛ فالذات هي مركز ثقل نظرية الكيشي؛ إذ عليها تتعاقب الأحوال من العمدة والفضلة وهي المقتضية للمعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة التي بدورها تقتضي الرفع والنصب والجر.

وإذا كان تحديد أنواع الكلم يقوم على معيار التفاوت والقوة والضعف بينها على مستوى الدلالة الإسنادية، الشيء الذي جعله يقدم تعريفا عدميا للحرف، فكيف سيؤثر ذلك على محاور الدلالة النحوية عند الكيشي؟

الإسناد موجب التركيب:

لا يتصور كلام إلا بتركيب كلمة مع كلمة أخرى مغايرة لها على مستوى المفهوم، إذ ينعقد التركيب بالمسند والمسند إليه، أي بين مفهوم ومفهوم آخر يختلف عنه، يقول الكيشي[6]: «والمفيد من أقسام تركيب الكلمة اثنان، الاسم مع الاسم، والاسم مع الفعل كما علمت،...»

إذ ينتج عن هذه العملية التركيبية بين تصور لمفهوم، وتصور لمفهوم آخر الكلام، إذ يقول الكيشي[7]: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى إسنادا يحسن السكوت عليه، واشترطنا الإسناد لأنه صورة الكلام، لا تصير الكلمتان كلاما بدونه، واحترزنا بالقيد الآخر عن التركيب الإضافي، والقضية التي جعلت جزء الشرطية وبعلبك ونحوها» يتضح أن الكلام يخضع لمنطق التركيب الإسنادي في نواته الأساسية والتي يبدو أنها القضية بالنسبة للكيشي. فماذا يتولد عن الإسناد؟

الإسناد مولد الإعراب:

عندما تنعقد الدلالة بالإسناد، ويحصل التركيب الإسنادي بين مفهومين، يتولد عن ذلك معنى ثالث هو الإعراب، حيث يشكل الإسناد المولد الأساسي لهذا المعنى الإعرابي المقتضي للإعراب، الذي لا سبيل لتقومه إلا بالإسناد، يقول الكيشي[8]: «واشترط الإسناد، لأن المعنى المدلول عليه بالإعراب لا يتصور دونه» لذلك فما طبيعة المعنى المدلول عليه بالإعراب وما درجته ضمن السلم الدلالي الإعرابي؟

الرفع أصل الكلام:

لا يستوي الكلام، ولا تجنى فائدته؛ إلا بتحقق الرفع، أي إلا بتركيب المسند إلى المسند إليه، أما الجر، والنصب فهما معا لا يستقلان كلاما، بل هما مفتقران إلى الرفع لإقامة الكلام، واستوائهما إعرابيا، إذ لا يوسمان إعرابيا إلا بعد إسناد الفعل إلى الفاعل الذي يوجب الرفع فتتقوم الفاعلية، فيتدخل الفعل حينئذ فتتقوم منه المفعولية المقتضية للنصب، يقول الكيشي[9]: «...، لقوة الرفع واستقلاله بنفسه في حصول الكلام به وحده، كقولك: زيد منطلق، والنصب والجر محتاجان إليه في تحصيل الكلام، والاستقلال يناسب عدم الاشتراك». يتمتع الرفع إذن باستقلاليته عن النصب والجر؛ لأن به ينعقد الكلام؛ ولا يتحقق الإعراب الآخر إلا بعد حصوله. فكيف يتحقق الإعراب من الرفع والنصب والجر على الأسماء؟

الإعراب حال يطرأ على الذات:

من الذات إلى أحوال الذات:

يستحق الاسم الإعراب أصالة؛ لأنه يدل على الذات، التي تقبل الأحوال المختلفة، فهو يقبل لذاته جميع المدلولات الإعرابية، فقبوله للإعراب بالذات، وامتناعه لبعضه بالعرض، أما الفعل فهو يدل على الأحوال بصيغته، ولا تتبدل عليه الأحوال فيكون فاعلا، ومفعولا، ومضافا إليه. فيستوجب لذلك الإعراب، بل الاسم لا يستوجب الإعراب، إلا بعد اختلاف الأحوال على ذاته، وتعاقبها، وتبدلها وتضادها، فحينئذ يستحق لكل ذلك إعرابا، عكس الحرف كذلك الذي لا يستقل بالمفهومية، لذلك لا يتجدد على معناه حال. يقول الكيشي[10]: «والاسم إعرابه بالأصالة لأنه يدل على الذات، والذات تختلف عليه الأحوال فيستحق إعرابا ليدل عليها، والفعل لا يستحق لذاته فإنه يدل على الأحوال، والأحوال لا تطرأ على الأحوال فلا يستحق إعرابا، والحرف أيضا لا يستحقه لأنه دال على معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يتجدد على معناه حال والاسم المتمكن إما اسم جنس كأسد، وفهم، أو مشتق منه كفهم وأسود، أو منقول منه كفضل العلم...»

يتضح أن الاسم يشكل مركز ثقل الأحوال الإعرابية، لأنه يدل على الذات دلالة مطابقة، فتقبل تلك الذات أحوالا مختلفة حيث توجب هذه الأخيرة الإعراب بينما تتغير أحوال الفعل لتدل على الزمان لعدم دلالته على الذات أصالة، أما الحرف فإنه لا يستقل بالمفهومية كذات حتى يقبل الإعراب. وإذا كانت الذات هي محل الإعراب، فما هي المنزلة التي يأخذها ذلك المحل من مراتب الوجود؟

محل الإعراب من مراتب الوجود:

إن الاسم لا يستحق الإعراب إلا بعد أن تتحقق ماهيته، فيتحقق على مستوى الألفاظ أو الكتابة، باستكمال هيئته وكل حروفه، باعتبار أن الاسم ذات تتمتع بوجود بالقوة على مستوى الوجود الغيبي؛ حيث تكون أجزاؤها تبعا لوجودها بالقوة لم تتم بعد، وينسحب هذا الوجود بالقوة على الوجود الذهني كذلك، إذ رغم تحقق ماهية الذات على مستوى هذا الوجود الأخير، لا تتحقق هويته إلا بعد أن تتم أجزاء الذات لفظا وكتابة؛ ليحصل الإعراب في حرفها الأخير، وليس في أولها أو وسطها، لأنه لا إعراب إلا بعد تمام الهوية والماهية معا، ولا تمام للهوية إلا بعد تحقق كل حروف الكلمة، واستوائها كاملة غير ناقصة، يقول الكيشي[11]: «لما كانت الذات في الوجود الغيبي ما لم تتم أجزاؤها لم تطرأ عليها الأحوال. وانسحب هذا الحكم على الوجود الذهني الدال عليه طبعا روعي في الوجود اللفظي الدال على الذهني، وضعا هذا الترتيب. فجعل الإعراب الدال على أحوال الذات، بعد تمام أجزاء الكلمة الدالة على الذات. وكذلك في الوجود الكتابي الدال على اللفظي بالوضع، ولو جعل في الأول والأوسط لحصل قبل تمام الكلمة واختلت مراعاة هذه الحكمة».

إن الكلمة التي تستحق الإعراب أصالة تدل على الذات التي لا تتعاقب عليها الأحوال الإعرابية إلا بعد كمال حالها، فما سبب تلك الأحوال؟

الإعراب اختلاف أحوال بالعامل:

لا يتحقق الإعراب إلا بعد اختلاف أحوال الكلمة من رفع إلى نصب إلى جر. وكما نلحظ أن هذا الاختلاف هو اختلاف تضاد، لا يحقق هويته الإعرابية إلا إذا كان بالعامل يقول الكيشي[12]: الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل، كقولك: جاء زيد، زيدا، ومررت بزيد، فبالقيد الأول خرج اختلاف الأول، والأوسط في نحو أَم وأُم وفرَح وفرِح، والثاني نحو من أبوك؟ ومن الرجل؟

والإعراب وضع للدلالة على أحوال الذات، كما أن الكلمة وضعت للدلالة على الذات ولذاك لا تختلف الكلمة: لأن مدلولها يختلف، ويختلف الإعراب لأن مدلوله يختلف، ولم يجعل الإعراب في الأول والأوسط محافظة على الأوزان». فإذا كان الإعراب أحوالا تطرأ على الذات، فما هي المعاني التي تقتضيها تلك الأحوال؟

وجوه الإعراب أعلام على معان:

تدل وجوه الإعراب من الرفع والنصب والجر على معان، فهي أعلام عليها، حيث إن الأول علم على الفاعلية، والثاني علم على المفعولية، والجر علم على الإضافة، تتوزع هذه الأعلام توزيعا كميا متوازنا، حيث يقول الكيشي[13]: «واعلم أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، وإنما جعل كذلك؛ لأن الضمة أثقل الحركات، والفتحة أخفها، والفاعل واحد والمفعول خمسة، ليكثر الخفيف، ويقل ضده، وخص الكسر بالمضاف إليه لكونه واقعا بين الفاعل والمفعول، ألا ترى المضاف إليه المصدر كيف يكون فاعلا تارة ومفعولا أخرى؟ في قولك: عجبت من ضرب زيد عمرا، أو من ضرب عمرو زيد، والكسرة تتوسط بين أختيها في الثقل والخفة فتشابها»

يبدو أن شمس الدين الكيشي ينطلق من ثنائية الخفة والثقل، وثنائية الكثرة والقلة، ومن تم تنتظم المعاني الإعرابية المقتضاة عن الأحوال في الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلماذا رتبت هاته المعاني على أصل الفاعلية بدل أصل المبتدأ؟

الفاعل أصل المرفوعات لأصالة عامله في الإسناد:

إن المرفوع أرفع رتبة من المنصوب والمجرور، لذلك يقدم على قسيميه، ولكن لما كانت المرفوعات تتعدد. اختلف النحاة بين قائل بالمبتدأ أصل المرفوعات، وبين من يقول بأن الفاعل أصل المرفوعات، أو الكل أصل في الرفع، حيث يذهب الذين يرجحون فرضية الفاعل كأصل للمرفوعات مذهبا دلاليا بكون الفعل العامل في الفاعل هو الأصل في الإسناد، بخلاف الاسم فإنه ليس أصلا للإسناد؛ ينتفي كون المبتدأ أصل المرفوعات، يقول الكيشي[14]: «ولما كان المرفوع في الرتبة المعنوية مقدما عل المنصوب، والمجرور قدمناه في وضع الكتاب فلا ينتهض "إن زيدا قائم" نقضا، فإن المدعى التقدم المعنوي لا اللفظي، ثم لما كان الفاعل أصل المرفوعات والباقي مشبه به قدمناه على سائر المرفوعات، ودليل أصالته أن مسنده أصل في المسندية لكون الفعل دائما مسندا، فالمسند إليه يجب أن يكون أصلا في كونه مسندا إليه، فوجب أن يكون رفعه أيضا أصلا، بخلاف المبتدأ فإن مسنده في الأصل اسم، والاسم ليس أصلا في لعدم لزومه المسندية، فلا يكون رفعه أصلا»

يؤكد الكيشي بشكل صريح أن الفاعل أصل المرفوعات؛ لكون الفعل الذي هو عامله الأصل في الإسناد؛ وإذا كان ترتيب المعاني النحوية يخضع لمنطق الإسناد، فما هو المنطق الذي يتحدد بموجبه العوامل؟

العوامل أمارات لا مؤثرات:

إن العوامل عند الكيشي أمارات، وليس مؤثرات حقيقية، بل المؤثر الحقيقي والفعلي في الإعراب هو المتكلم، يقول الكيشي[15]: «...فحله أن المراد من العوامل في هذا الاصطلاح الأمارة لا المؤثر، فإنه لا يتوعر على الأذهان السليمة أن هذه العوامل غير مؤثرة في وجود الإعراب، فإن المؤثر هو المتكلم»

فالعامل علامة وأمارة على المعنى الإعرابي، وليس الموجد الحقيقي للإعراب؛ لأن العامل الحقيقي حسب الكيشي هو المتكلم على غرار ما قاله ابن جني وغيره من النحاة، فكيف يعمل العامل في معموله؟

الاقتضاء روح العامل:

يحمل الكيشي العامل مضمونا دلاليا اقتضائيا، حيث إن العامل هو ما يقتضي مدلولاته المعمولية، وهو بذلك معنى يسري في العامل، وروح تسري فيه إلى معمولاته، حيث يؤكد الكيشي هذا المعنى في سياقات مختلفة عندما يشرح معنى الابتداء بقوله[16]: «...، ولسيبويه قولان: الأشهر أن العامل فيهما الابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية مع الإسناد لأنه معنى يقتضيهما معا، فليعمل فيهما، التجرد مع الإسناد لا يتصور بدون مسند ومسند إليه. وعمل العامل بحسب الاقتضاء اعتبره بالفعل اللازم والمتعدي وغيرهما».

ويزداد وضوحا عنده، ويتعزز بشرحه للعامل في الاسم المجرور قائلا[17]: «مقتضي الجر الإضافة كانت من اسم أو حرف، وعامله إما اسم أو حرف، كغلام زيد، وإنما قلنا: إنهما عاملان بالدوران، وإن المقتضي الإضافة، لأن المعني به شرط عمل العامل، والاسم والحرف ما لم يضافا لم يعملا، فإن قلت: الاسم لا يعمل بالذات، وإلا لعمل كل اسم، فما يلحقه لدى الإضافة فيعمل فيه». يشكل الاقتضاء منطق العامل إذ به يطلب معمولاته دلاليا عندما يحتاج إليها. فما هي المعمولات التي يقتضيها العامل وما طبيعتها الدلالية؟

انتظام الدلالة النحوية الكلية في العمدة والفضلة:

تنتظم الدلالة النحوية عند الكيشي انتظامين:

1- انتظام جزئي كما سبق في الفاعلية والمفعولية والإضافة؛

2- انتظام كلي في العمدة والفضلة.

يتحدد الانتظام الثاني عندما يتعلق الأمر بالعمدة بكونه يندرج ضمن اللازم، والأساسي، والضروري في الجملة. حيث يذهب الكيشي إلى أن[18]: «لأن حذف الفضلة أولى من إضمار العمدة»، إذ أنه يجوز حذف الفضلة، بينما العمدة لا يجوز حذفها. وهذا يدل دلالة قوية على أن العمد أقوى رسوخا ومتانة على مستوى ركني الجملة، والفضلة زائدة يجوز حذفها، إذ تشمل كلا من النصب والجر، «فحمل الجر على النصب لكونهما فضلتين»[19].

لقد عمل الكيشي على البحث في علل الوجود النحوي، أو بصيغة أخرى عمل على تحديد لواحق وعلل ذلك الوجود التي تتعاقب على الذات باعتبارها محور الوجود النحوي الذي تدور حوله كل المعاني النحوية والدلالية، لذلك رتبت عنده النظرية النحوية الدلالية ترتيبا عليا وليس ترتيبا موضعيا، فما مظاهر ذلك؟

المفعول له علة من علل الوجود الأربع.

يترتب المفعول له عند الكيشي ترتيبا وجوديا، إذ يرتبه ترتيبا عليا منضويا تحت العلل الأربعة الوجودية المتمثلة في العلة المادية، والصورية، والغائية والفاعلية، إذ يوضح هذا المعنى قائلا[20]: «وهو غرض الإقدام على الفعل كقولك: "جئتك إكراما"، ولذلك صلح في جواب: "لمه"؟ وقولهم: "قعد فلان عن الحرب جبنا" أي حذر الموت، وسموه جبنا تقبيحا لفعله.

وسماه العلامة: "علة الإقدام" فرارا من الإشكال، فيقال له: ليس علة فاعلية ولا صورية ولا مادية، فتعين كونه علة غائية، وهو المسمى بالغرض،».

لقد درس الكيشي المراتب الإعرابية ضمن مراتب الوجود ومبادئه، فالاسم بدلالته على الذات لا يستحق الإعراب إلا بعد كمال حاله واستواء هيئته التصريفية، أي إلا بعد تحقق وجوده اللفظي أو الكتابي؛ والمفعول له يرتب ترتيبا وجوديا وفق المبدأ الوجودي الغائي وليس وفق المبادئ الوجودية الأخرى كالفاعلية والصورية والمادية.

الخاتمة:

خلاصة القول لقد درس الكيشي الكلمة في إطار نظرية الذات والأحوال المتعاقبة على تلك الذات وفق المنطق الدلالي المتمثل في الاقتضاء؛ لكنه لم يفلح كسلفه في الربط الدلالي بين مستويات الدلالة النحوية.

نستنتج أن الكيشي بنى نظام الدلالة النحوية على نظرية الأحوال، حيث تمثل صفة من الصفات التي تتعاقب على الذات تعاقبا تضاديا، مما يستوجب للاسم الدال على تلك الذات إعرابا، إذ تدل أحواله العارضة عليه من الرفع والنصب والجر، على الفاعلية، والمفعولية، والإضافة والتي تعود إلى حالين فقط هما العمدة، والفضلة الجامعة للمفعولية والإضافة.

وبذلك يكون الكيشي قد أسس لطبقتين متراتبتين على مستوى الدلالة النحوية، إذ تشمل الطبقة الأولى الأحوال الكلية وهي العمدة والفضلة، وتشمل الطبقة الثانية الأحوال والمعاني الجزئية وهي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، إلا أنه لم يفلح في الربط بين هاتين ربطا نظريا وإجرائيا محكما، حيث سيترك هذه الفجوة المعرفية في النظام النحوي كدليل على الانفصال بين منطق النحو، ومنطق الدلالة النحوية وبين مستويات هذه الأخيرة؟

الهوامش:

[1]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 67.

[2]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 69.

[3]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 73.

[4]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 73.

[5]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 73.

[6]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 78.

[7]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 77.

[8]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 110.

[9]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 97.

[10]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 82.

[11]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 79.

[12]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 100.

[13]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 100.

[14]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 99-100.

[15]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 110.

[16]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص109-110.

[17]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 304.

[18]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 224-225.

[19]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 405.

[20]– شمس الدين الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص 231.